

# **CA,Casablanca,4/06/1985,1108**

Identification			
<b>Ref</b> 20589	<b>Juridiction</b> Cour d'appel	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 1108
<b>Date de décision</b> 04/06/1985	<b>N° de dossier</b> 8535	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b> Néant
Abstract			
<b>Thème</b> Procédure Civile		<b>Mots clés</b> Faux, fait postérieure à l'arrêt, Difficulté d'exécution (Non), Acte sous-seing privé	
<b>Base légale</b>		<b>Source</b> Revue : Gazette des Tribunaux du Maroc   مجلة المحاكم المغربية   Page : 112	

## Résumé en français

Le simple déclenchement d'une poursuite pour faux dans un acte sous seing privé ayant servi de base à l'arrêt, ne constitue pas une difficulté d'exécution, étant donné que le faux devait être soulevé, pénalement ou civilement, au cours de l'instance et non après le prononcé de l'arrêt.

## Résumé en arabe

صعوبة في التنفيذ - بناء على واقعة بعد الحكم - لا - .  
 أن مجرد تحريك متابعة بالزور في عقد عرفي سبق أن ارتكز عليه القرار المستشكل فيه لا يشكل صعوبة في التنفيذ، لحصول هذه الواقعة بعد صدور القرار المذكور، فكان في متناول الطالب اثاره الطعن بالزور، جنحياً او مدنياً، ضد المحرر العرفي اثناء جريان المسطرة المتمخض عنها القرار موضوع الصعوبة.

## Texte intégral

محكمة الاستئناف بالدار البيضاء الغرفة التجارية

قرار رقم 1108 - بتاريخ 04/06/1985 - ملف رقم 8535

قضية بوافي محمد/ اليزاز عبد الله بن علي

باسم جلالة الملك

وبعد الاستماع الى مستنجات النيابة العامة والمدولة طبقا للقانون.

حيث تقدم السيد بوافي بواسطة محاميه الاستاذ الصديق حركات بمقال استئنافي مؤدى عنه ب 1984/1/4 في مواجهة ليزاز عبد الله يستأنف بمقتضاه الأمر الابتدائي الصادر بتاريخ 984/3 اكتوبر في الملف الاستعجالي عدد 3614 القاضي بوقف تنفيذ القرار النهائي الصادر عن المحكمة الاستئنافية بتاريخ 8 يونيو 1983 . والقاضي باداء مبالغ مالية لفائدة المستأنف.

شكلا : حيث انه لا يوجد ضمن اوراق الملف ما يفيد ان الامر الاستعجالي المستأنف قد وقع تبليغه الى المستأنف مما يجعل الاستئناف مقبولا شكلا اجلا وصفة واداء.

وموضوعا: حيث يستفاد من وقائع الملف ونسخة القرار المستأنف ان المدعي السيد ليزاز عبد الله بن علي تقدم بواسطة محاميه بمقال مؤدى عنه ب 1984/8/1 لدى ابتدائية البيضاء يعرض فيه انه صدر ضده حكم ابتدائي وقع تاييده من طرف محكمة الاستئناف يقضي عليه باداء مبلغ 79.385,00 درهما للسيد بوافي امحمد وان اجراءات التنفيذ جارية لتنفيذ هذا الحكم وان العارض يلتمس الأمر بوقف هذه الاجراءات للأسباب التالية: ذلك انه دفع بزور العقد المؤرخ في 1978/1/9 ا لا انه لم يستجب لطلبه مما جعله يتقدم بشكاية من اجل الزور في هذا العقد وان السيد وكيل الملك احال هذه الشكاية على الضابطة القضائية التي فتحت بحثا في الموضوع واحالت العقد المطعون فيه على المختبر العلمي التابع لادارة الامن الوطني بالرباط وان الخبير استخلص ان التوقيع الموضوع على العقد المؤرخ في 1978/1/19 مزور وانه ليس للعارض وان النيابة العامة تابعت السيد بوافي امحمد من اجل التزوير في محرر عرفي واستعماله طبقا لمقتضيات الفصل 358 والفصل 359 من القانون الجنائي واحيل المتهم على هيئة الحكم بمقتضى استدعاء مباشر.

ولذا يلتمس الامر بايقاف اجراءات التنفيذ في الملف 84/365/7146 بالنفاذ المعجل على المسودة وقبل التسجيل .

وحيث انه استنادا الى ما ذكر وتبعاً للاجراءات المتبعة في الملف والاستماع من طرف السيد قاضي البداية الى من يجب الاستماع اليه والاطلاع على الوثائق المدلى بها في الملف اصدر السيد قاضي البداية حكمه الاتف الذكر وهو الحكم المستأنف.

أسباب الاستئناف: حيث اوضح المستأنف في معرض استئنافه ان طلب وقف التنفيذ، لا يشكل طعنا في القرار المراد تنفيذه ويجب ان يستند إلى وقائع جديدة حدثت بعد صدور الحكم المراد تنفيذه.

أما إذا كانت الوقائع سابقة على صدور الحكم وكان في الإمكان الاحتجاج بها امام قضاة الموضوع فان ذلك لا يقبل، ولا يمكن لقاضي التنفيذ ان يصدر حكما يطعن في مشروعية احكام قضاة الموضوع.

وان هذه الوقائع لا يمكن ان تقبل لوقف التنفيذ وما هي الا مناورة مدبرة من طرف المستأنف عليه ليزاز عبد الله لافراغ الحكم النهائي من محتواه.

وان وقف التنفيذ لهذا السبب يشكل طعنا في حكم نهائي وفي قرار المجلس الاعلى المدني رفض وقف التنفيذ والحال انه لا يجوز طلب وقف التنفيذ الا مرة واحدة مما كان السبب عملا بالفصل 436 من ق م م لذا يتعين إلغاء الأمر الابتدائي المستأنف والحكم برفض دعوى المدعي مع تحميله مصاريف الدعوى.

وارفق مقاله بنسخة من القرار المستأنف.

وحيث أدرجت القضية بجلسة 1985/5/14 واجاب المستأنف في يبرابر 85 بنفس الجلسة بواسطة محاميه الأستاذ عبد اللطيف الحاتمي جاء انه وقع خلط للمستأنف بان الحكم النهائي لا يمكن طلب إيقاف تنفيذه، فالحكم النهائي يكون قابلا للتنفيذ بقوة القانون بدون منازع مثل الاحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف ( في غير قضايا الاحوال الشخصية والزور الفرعي والتحفيز العقاري، الفصل 361 ق م م.

وان العارض التجأ الى رئيس المحكمة الابتدائية بصفته قاضيا للامور المستعجلة في اطار الفصل 149 ق م م لايكاف التنفيذ لوجود صعوبة في تنفيذ القرار الصادر عن محكمة الاستئناف 83/6/8 بناء على وثيقة تثبت زوريتها بمقتضى خبرة خطية قامت بها الادارة العامة للامن بمقتضى شكاية تقدم بها المستأنف عليه في مواجهة المستأنف من اجل التزوير واستعماله وان هذا الاخير يوجد الان متهما بتزوير عقد عرفي عملا بمقتضيات الفصلين 358 و 359 ق ج امام المحكمة الابتدائية بالبيضاء بمقتضى الملف الجنحي 84/570/6908

وان ايقاف التنفيذ ما هو إلا اجراء وقتي لا يمكن باي حال من الاحوال ان يضر بمصالح الاطراف وانه يمكن الرجوع فيه في أي وقت وحين متى رفع السبب الذي دعى إلى اتخاذه.

لذا يلتمس العارض القول بتأييد القرار المتخذ إلى حين البت نهائيا في جريمة التزوير واستعماله تحمل المستأنف الصائر ابتدائيا واستئنافيا.

وأرفق مذكرته بالوثائق الآتية:

صورة من القرار 1099 يقضي بعدم وجود ما يحجز - صورة للعقد المبرم بين العارض والحارس القضائي ب 197/11/9 - العقد المطعون فيه بالزور 197/1/9 - تقرير الخبرة المنجزة من طرف الإدارة العامة للامن الوطني - محضر الضابطة القضائية في القضية الجنحية عدد 84/570/6908.

استدعاء المتهم بوافي محمد لجلسة، ملتمس النيابة العامة. 1985/1/16

وحيث توصل نائب المستأنف بنسخة من المذكرة الجوابية بنفس الجلسة ولم يعقب، ثم وضعت القضية للمداولة.

محكمة الاستئناف

حيث ان المحكمة بعد مداولتها في القضية اتضح لها ان الامر المستأنف ارتكز في ايقاف تنفيذ القرار الاستئنافي الصادر عن هذه المحكمة ب8/6/83 في الملف 9/4/430/8 موضوع الملف التنفيذي عدد 7146/365/84 على كون النيابة العامة تابعت المستأنف وهو المستفيد من الحكم المذكور من اجل التزوير في تحرير عرفي وباستعماله عملا بالفصلين 358-359 ق م ج.

لكن حيث ان المستأنف عليه لم يسبق له البتة ان طعن في المحرر العرفي الذي ارتكز عليه القرار الاستئنافي الموما اليه خلال جريان المسطرة سواء ابتدائيا او استئنافيا، الامر الذي ليس من شأنه اعتبار مجرد تحريك متابعة ضد الطاعن يشكل صعوبة في التنفيذ لان هذه الواقعة حصلت بعد صدور القرار الاستئنافي المذكور، في حين انه كان في متناول المستأنف عليه اثاره الطعن بالزور سواء جنحيا او مدنيا ضد المحرر العرفي اثناء جريان المسطرة المتمخض عنها القرار موضوع الصعوبة.

وبالتالي فان الحكم المستأنف قد جانب الصواب فيما قضى به من ايقاف تنفيذ حكم قد استنفد جميع طرق الطعن مما يتعين القول بالغائه والحكم من جديد برفض الطلب وبتحميل المستأنف عليه الصائر.

وعملا بمقتضيات الفصل 38 وما يليه، والفصل 436 من ق م م.

لهذه الأسباب

:

ان محكمة الاستئناف وهي تقضي حضوريا، انتهائيا وبنفس الهيئة التي ناقشت الموضوع، ووضعت القضية للمداولة.

حكمت : شكلا بقبول الاستئناف.

وفي الموضوع: باعتباره وبالغاء الامر الاستعجالي المستأنف والحكم من جديد برفض الطلب وبتحميل الصائر المستأنف الصائر.

الرئيس : السيد عبد اللطيف مشبال

المستشار المقرر: السيد حسن بنعيش

المحاميان : الاستاذان صديق حركات وعبد اللطيف الحاتمي.

مجلة المحاكم المغربية، عدد 44 ، ص 112 .